ثلاث ملاحظات على حسابات الأسرى وعائلات الشهداء

12/5/2020

أثارت قضية حسابات الأسرى وعائلات الشهداء جدلا واسعاً خلال الأيام القليلة الماضية، وكانت هناك آراء ومواقف متباينة، كثير منها عاطفي وقليل منها يتناول الموضوع بالتحليل اللازم، وهو ما يعكس ارتجالا في تناول الموضوع ويشير إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل معه، بالرغم من أن الموضوع ليس جديدا، وما كان يجب أن يكون مفاجئا. ولكن التطورات التي جرت خلال هذه الفترة، تدفعني لإبداء بعض الملاحظات.

الملاحظة الأولى، نجحت إسرائيل أو كادت أن تنجح في تحويل الموضوع من أزمة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أزمة داخلية بين البنوك الفلسطينية وسلطة النقد من جهة والأسرى وعائلات الشهداء من جهة أخرى. لقد شاهدنا قبل أيام بعض أعمال العنف ضد أحد البنوك، وقرأنا وسمعنا اتهامات كثيرة للبنوك والقطاع المصرفي بأنه غير وطني وجشع ولا يهمه مصلحة الأسرى والشهداء. وهذه كلها اتهامات باطلة وبعيدة كل البعد عن الحقيقة، وقد أثبتت الكثير من التجارب السابقة وطنية هذا القطاع ودوره الهام في دعم الاقتصاد الفلسطيني .

الملاحظة الثانية تتعلق بتشكيل لجنة من سلطة النقد وهيئة شؤون الأسرى والمحررين وجمعية البنوك ووزارة المالية لدراسة الأزمة وتقديم توصيات للحكومة. وهنا أود التأكيد بأن الموضوع سياسي بامتياز، وأن المطلوب هو قرار سياسي واضح، وعلى أعلى المستويات. لا ينفع أن نحيل قرارا سياسيا بهذا الحجم إلى لجنة فنية لإبداء الرأي والتوصيات. يجب أن تأتي التوجهات من قمة الهرم. ما نخشاه هو أن تحاول اللجنة البحث عن حلول وسط مؤقتة ترضي الأطراف المشاركة فيها، أو أن لا يتم الاتفاق بين أطرافها على حلول، أو أن تستمر اجتماعات اللجنة إلى أن يتم تغير في الظروف السياسية في المنطقة، مثل تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل تكون مستعدة لتجميد القرار الإسرائيلي.

الملاحظة الثالثة، إن البحث عن حلول فنية لمشكلة سياسية أمر خطير جدا، تحت أي ذريعة كانت. المطلوب ليس كما يقول البعض "إيجاد وسيلة لإيصال الأموال إلى الأسرى وعائلات الشهداء دون المساس بالمؤسسات المالية والمصرفية"، وإنما المطلوب مواجهة قرار إسرائيل باعتبار الأسرى والشهداء إرهابيين وملاحقتهم والحجز على أموالهم ومخصصاتهم وممتلكاتهم، ومضايقة ذويهم والمتصلين بهم. إن الانصياع إلى القرار الإسرائيلي والبحث عن حلول لتوصيل الأموال إلى الأسرى وعائلات الشهداء لن يحل الموضوع، وإنما يؤجله لينفجر في مكان آخر وزمان آخر. في السنة الماضية، قامت إسرائيل باقتطاع مخصصات الأسرى والشهداء من عائدات السلطة الوطنية، وهو ما عرف بأزمة المقاصة التي عانت منها السلطة الوطنية بضعة شهور، والتي – بالمناسبة – قامت البنوك الفلسطينية خلالها بدعم السلطة للتغلب على تلك الأزمة. والآن تلاحق إسرائيل الأسرى والشهداء من خلال القطاع المصرفي. وإذا تم الانصياع لذلك، فسيأتي الدور على القطاعات الأخرى. إن شهية إسرائيل لن تتوقف عن هذا الحد أو ذاك.

أدرك أن هناك مخاطر كبيرة تهدد البنوك إذا لم تستجب، وهناك مخاطر لا تقل عن ذلك إذا هي استجابت، وليس من المنطقي والأخلاقي أن نضع البنوك في "بوز المدفع" أو التهرب من اتخاذ قرارات صعبة ولكن ضرورية. المطلوب هو مواجهة القرار الإسرائيلي والتصدي له بغية إلغاءه وليس فقط تجميده، ويكون ذلك من خلال العمل على كافة المستويات، السياسية والقانونية والشعبية وغيرها، وإعداد الدراسات والاستشارات القانونية اللازمة حول السبل المتاحة لمواجهة هذا القرار التعسفي. كما يجب إدخال شركاء آخرين للضغط على إسرائيل، وخصوصا الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية ومصر والأردن الذي يمس القرار الإسرائيلي مباشرة باقتصاده، وذلك من خلال تأثير القرار وتبعاته على البنوك الأردنية العاملة في فلسطين. كما يجب أن يصاحب ذلك تحرك سياسي وشعبي كبير بحجم هه القضية. ولكن، وقبل كل شيء، يجب أن يكون هناك موقف سياسي وطني وقانوني موحد، تتم صياغته على أعلى مستوى، وأن لا يترك الأمر للبنوك أو لسلطة النقد أو اللجان الفنية.